Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs
معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية
AUB American University of Beirut الجامعة الأميركية في بيروت
Supported by OPEN SOCIETY FOUNDATIONS

#كسر_القوالب

الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة

البلد: **المغرب**

الدولة المغربية في مواجهة الحركات الاحتجاجية للخريجين العاطلين

| رشيد توهتو |

الخلفيّة

تأسّست الرابطة الوطنية للخرّيجين العاطلين عن العمل في المغرب في العام ١٩٩١، وهي تجمع جميع الخرّيجين الحاصلين على الإجازات الجامعية أو الشهادات العليا، وتتألف من ١٠٠ قسم محلّي يضمّون نحو ٣ آلاف عضو. في الواقع، لا تُعدُّ الرابطة الجهة المعنية الوحيدة التي تطالب بالحصول على وظائف، فمنذ منتصف التسعينيات ظهرت مجموعات مختلفة من خرّيجي الدورة الثالثة (أي حاملي شهادات الماجستير والدكتوراه)، بمن فيهم المهندسين والخرّيجين ذوي الإعاقة، على المشهد العام (بوغارت وإمبيرادور، ٢٠١١) وتجمّعت في «تنسيقيات».

في التسعينيات، كانت الحركة ناشطة جدًّا في مختلف الفروع المحلّية وتنظّم الاعتصامات والإضرابات عن الطعام والمظاهرات. خلال عهد حكومة التناوب الأولى في العام ١٩٩٨، بدأت الحركة في حشد الناشطين في الرباط، باعتبار أن النظام المغربي لا يزال مركزيًا، وبالتالي أي قرارات لخلق فرص عمل يجب أن تنطلق من عاصمة البلاد. تكثّفت الحركة خلال اللحظات التاريخية، وهو ما شجّع أعضاءها وحفّز النشاط فيهم، ولا سيّما خلال التحرّكات الاحتجاجية المُطالبة بالديموقراطية منذ العام ١٩٩٩ وحتى بداية الربيع العربي. صاغت هذه التحرّكات خطابات تعبوية استراتيجية تركّز على حقوق الإنسان لجذب مختلف الجهات الفاعلة إلى قضيتهم، وأقامت معركتها في الساحة المفتوحة للبرلمان في الرباط، وخصوصًا في شارع محمد الخامس الذي يملك مكانة رمزية وله دلالاته التاريخية. إلى ذلك، تُعدُّ الرابطة الوطنية للخرّيجين العاطلين عن العمل جمعيّة وطنية مُعترف بها قانونًا، لها فروع في جميع أنحاء المغرب وحتى في البلدات والقرى الصغيرة. يجري التنسيق الوطني في الرباط، أمّا المجالس العمومية الوطنية والمحلّية فتشكّل الهياكل التي تتّخذ القرارات. علمًا أن مؤسّسي الرابطة انتموا أساسًا إلى اليسار الراديكالي، وهم بغالبيتهم حائزين على إجازات جامعية في الآداب منذ أواخر الثمانينيات ونشطوا للضغط على الحكومة لخلق فرص عمل لهم في القطاع العام.

الجدول الزمني

بدأت الاحتجاجات الأولى للخرّيجين العاطلين عن العمل في أواخر الثمانينيات (بناني الشرابي، ١٩٩٥). وغالبًا ما كانت تنظّم خارج مقار المؤسّسات التابعة لوزارة الداخلية (المحافظات والبشاويات)، اعتقادًا منهم أنها تملك سلطة اتخاذ القرار لتعيين موظّفي الخدمة المدنية نظرًا إلى ثقلها السياسي. في العام ١٩٩١، تأسّست الرابطة الوطنية للخرّيجين العاطلين عن العمل في المغرب، التي تُعدُّ أول جمعيّة وطنية للخرّيجين العاطلين عن العمل، وجمعت بين خرّيجي التعليم الثانوي وما بعده (بلغازي ومدني، ٢٠٠١).

منذ النصف الثاني من التسعينيات، تَنَظَّم حملة الماجستير والدكتوراه في مجموعات مُحدّدة تركّز على الرباط، وتطالب بتنفيذ المرسومين الوزاريين ٩٩/٨٦٥ و٩٩/٨٨٨ الصادرين عن وزارة الخدمة العامّة، ويهدفان إلى خلق آليّات لتعيين الخرّيجين مباشرة من دون إجراء امتحانات في ١١ فرعًا في الإدارة العامّة (كحد أقصى). إلى ذلك، تتبع دورة عمل مجموعات الخرّيجين العاطلين عن العمل نمطًا مُشابهًا، يقوم على تنظيم احتجاجات مُكثّفة في العاصمة، يليها مفاوضات مع السلطات، ومن ثمّ حلّ الاحتجاجات بعد توظيف أعضاء المجموعة. منذ العام ١٩٩٧، برز أكثر من ٢٠ مجموعة من الخرّيجين، قادت موجات احتجاجية مُتتالية ومن ثم اختفت (وإمبيرادور، ٢٠٠٧).

في آب/ أغسطس ٢٠٠٧، وقّع رئيس الوزراء اتفاقية تكامل لنحو ٢٧٦٠ طالب دراسات عليا (The Economist، ٢٠٠٧؛ Today Morocco، ٢٠٠٧). بعد شهر اندلعت احتجاجات قادها المُستبعدون من الاتفاقية ومجموعات المتدرّبين الجُدد، وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨، نظّمت خمس مجموعات رئيسية من الخرّيجين احتجاجات عامّة تلاها مفاوضات مع ممثلين عن رئيس الحكومة ووزارة الداخلية: ضمّت المجموعة الرئيسية الأولى ٦٠٠ عضو بعد اندماج أربع مجموعات من العاطلين عن العمل ذوي الخبرة في آذار/ مارس ٢٠٠٧، وهي: النصر، المبادلة، الحوار والاستحقاق. أمّا المجموعة الرئيسية الثانية فضمّت تنسيقيّات وكبار الأطباء العاطلين عن العمل (وتألفت من ٤٥٠ عضوًا

تجمّعوا معًا في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧، و١٦ مجموعة على المستويين الوطني والإقليمي). إلى ذلك، ضمّت المجموعة الرئيسية الثالثة باسم التجمّع المغربي نحو ٧٥٠ عضوًا من كبار المسؤولين التنفيذيين العاطلين عن العمل ونتجت عن اندماج كلّ من مجموعة الموحدة والفيدرالية في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٧؛ المجموعة الرئيسية الرابعة هي مجموعة فتيّة التي تضمّ ١٨٠ عضوا؛ وأخيرًا مجموعة الشعلة التي تضمّ ١٥٠ عضوا من خريجي الماجستير. تشمل الشهادات المُمثلة كلا من التخصّصات الأدبية والعلمية، علما أن نسبة الذكور إلى الإناث متساوية تقريبًا، مع وجود غالبية طفيفة للذكور (نحو ٥٥٪)، وهي تبرز في المجموعات المكوّنة من ناشطين ذوي الخبرة في الضغط على الأحزاب السياسية وحشد الاتحادات الطلابية.

دور الفاعلين في المجتمع المدني ومشاركتهم

بدعم من الصحافة ومنظّمات حقوق الإنسان والنقابات العمّالية، غالبًا ما يتجمّع العاطلون عن العمل أمام البرلمان، وأحيانًا يحتجون أمام مباني أخرى، أو يغلقون الطرق وينظّمون إضرابات عن الطعام في بعض الأحيان. أمّا أكثرهم يأسًا فقد حرقوا أو سمّموا أنفسهم.

النقابات العمّالية

تلعب النقابات العمّالية دورًا رئيسيًا في الصراع. يسمح الاتحاد المغربي للشغل للعاطلين عن العمل بالتجمّع في مبنى الاتحاد بهدف جمع وتوحيد مجموعات مختلفة. وفقًا لأحد موظفي الاتحاد، قد تكون حركة الخرّيجين العاطلين عن العمل أقوى إذا عملت معًا كمجموعة واحدة، مدّعيًا أن الحكومة قسّمت العاطلين عن العمل لإضعاف احتجاجهم.[1]

مجموعات حقوق الإنسان

هناك منظّمة أخرى تتعاطف مع العاطلين عن العمل وهي الجمعية المغربية لحقوق الإنسان التي تأسّست خلال سنوات الرصاص التي برزت فيها معارضة للملك الراحل الحسن الثاني، وشهدت اعتقالات تعسّفية واغتيالات سياسية. خلال ذلك الوقت، قست الحكومة على الجمعيّة، لكن الآن باتت الجمعية تنتقد الحكومة بشدّة، وتلعب دورًا مهمًا في أربعة مجالات مختلفة. أوّلًا، إعلام الطلاب والمتظاهرين بحقوقهم كمواطنين. ثانيًا، مشاركة أعضائها كشهود في الاجتماعات بين السلطات والخرّيجين العاطلين عن العمل. ثالثًا، تعريف الناس إلى بعضهم من أجل تحسين التنظيم وتعبئة الاحتجاجات (على سبيل المثال، قاموا بتعريف أعضاء الاتحاد المغربي للشغل إلى «الأمانة العامة» للعاطلين عن العمل)، كذلك سمحت الجمعيّة للعاطلين عن العمل باستخدام المبنى الخاص بها للالتقاء والتجمّع. أخيرًا، تلعب الجمعيّة المغربية لحقوق الإنسان دورًا مهمًا عند تعرّض المتظاهرين للإصابة أو الاعتقال. ففي حال استخدمت السلطات العنف، تكتب الجمعيّة تقارير عن الحوادث وترسلها إلى الحكومة والصحافة ومنظّمات حقوق الإنسان الأخرى، أمّا في حال ألقي القبض على أي شخص، تجمع المعلومات على الفور وتتواصل مع وزير الخارجية ووزير العدل ووزير أمن الدولة، وتحاول الاتصال بوسائل الإعلام. وبالنتيجة يتم إطلاق سراح المعتقلين في معظم الأحيان بعد دفع كفالة، لكن في بعض الأحيان يسجنون لبضعة أشهر.[2]

الاستراتيجيّات والتكتيكات

يلجأ الخرّيجون العاطلون عن العمل إلى استراتيجيّات مختلفة للحصول على وظيفة؛ تكمن الاستراتيجية الأساسية بالانضمام إلى الحركة وإدراج أسمائهم على القوائم والمشاركة في الاحتجاجات من أجل زيادة فرصهم في العثور على عمل. أمّا الاستراتيجية المُتاحة للعاطلين عن العمل فتعتمد على أسرهم وأصدقائهم وشبكاتهم المهنية، وبما أن عائلاتهم تعيلهم ويمتلكون شبكة الاتصالات مع الخارج وشبكة عائلية مؤثّرة، لذلك لا يشعرون بالضغط نفسه الذي يشعر به العاطل عن العمل الذي تكون شبكته وانتمائه الاجتماعي ضعيفين للغاية.

يقول أحد الخرّيجين العاطلين عن العمل: «أريد فقط أن أعمل. أحتاج إلى المال ... أنا من أسرة فقيرة للغاية وعائلتي تنتظرني لرعايتها وإطعامها وإعالتها، ولكن للأسف لم أستطع ذلك. أصيب والداي بخيبة أمل بسبب دراستي والبطالة». التقينا بعاطلين عن العمل آخرين تقدّم لهم أسرهم الدعم الكافي. هؤلاء لم يعترضوا لاعتقادهم بأن العمل الحرّ يمكن أن يكون ناجحًا للغاية. يشكّل حميد حالة مثيرة للاهتمام تُظهر أن وجود شبكات عائلية هو من الاستراتيجيات المفيدة للتخلّص من البطالة. في هذا السياق، يروي حميد قصّته عن البطالة:

«بعد تخرّجي بقيت عاطلًا عن العمل لمدة أربع سنوات؛ لديّ أخت تقيم في العيون في جنوب المغرب، وقد أبلغتني أنهم سوف يعرضون وظائف للخرّيجين «الصحراويين» العاطلين عن العمل في القطاع العام. طلبت مني الإقامة عندها، على أن تساعدني في تغيير عنواني على الهوية، والتسجيل في القائمة للحصول على وظيفة؛ وهذا ما حصل فعلًا. في العام ١٩٩٩ خلال حكومة التناوب بقيادة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، انضممت إلى القسم المحلي لرابطة الخرّيجين العاطلين عن العمل في العيون، وقد قدّم الناشطون الصحراويون قائمتين لوزارة الداخلية واحدة للصحراويين وأخرى للعاطلين عن العمل من «الدخيل» أي من وسط المغرب، فحصلت على وظيفة ووقعها رئيس الوزراء آنذاك أ. اليوسفي».

فيما يتعلّق بالاستراتيجيّات الأخرى لحركة العاطلين عن العمل لا سيّما خلال وبعد الربيع العربي، يمكننا ذكر ما يلي:[3]

- تدويل قضية الحركة (الضغط على الاتحاد الأوروبي ليضغط بدوره على الحكومة المغربية لتوظيف الخرّيجين)، بحيث نظّمت مجموعات عدّة اعتصامات أمام مقرّ الاتحاد الأوروبي في الرباط وأمام السفارات الأجنبية وقدّمت طلبات هجرة جماعية إلى سفارات عدّة وخصوصًا السفارة الكندية.
- رفع دعوى قضائية ضدّ حكومة حزب العدالة والتنمية التي رفضت توظيفهم، على الرغم من توقيع الحكومة التي سبقتها بقيادة حزب الاستقلال على ذلك بموجب اتفاق نيسان/ أبريل ٢٠١١.
- المشاركة في جميع المناسبات الدولية (مثل ٨ آذار/ مارس، ١ أيار/ مايو) من أجل إبراز أنفسهم واكتساب اعتراف بهم.
- استخدام مواضيع سياسية حسّاسة للدفاع عن قضيتهم (مثل الامتيازات الممنوحة للمواطنين الصحراويين في جنوب المغرب). عندما أجريت المقابلات، أخبرني العديد من الناشطين العاطلين عن العمل أن البعض منهم سافر إلى الأقاليم الجنوبية وغيّر هويته الوطنية وعنوانه للحصول على وظائف في هذه المحافظات التي تتمتع بنظام إقليمي للتوظيف في القطاع العام. لقد استخدمت هذه المعلومات للضغط على الحكومات للحصول على معاملة متساوية مع العاطلين عن العمل في المحافظات الجنوبية.
- احتلال مقار (الأحزاب والوزارات) وقطع الطرق الرئيسية مثل شارع محمد الخامس في الرباط.
- استخدام وسائل التواصل الاجتماعي (فايسبوك وتويتر والمدوّنات) للتعريف بقضيتهم وإظهار القمع الذي تمارسه السلطات وإبراز معاناتهم.
- القيام بأفعال رمزية مثل: طرح بطاقات الهوية للبيع، وتهديد الحكومة بالهجرة الجماعية، والاعتصامات أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، واستخدام اللغات الأجنبية لتدويل قضيتهم.
- الإضراب عن الطعام وتنظيم الاعتصامات والاحتجاجات المحلّية وطرح العرائض.
- السعي للحصول على تأييد الأحزاب السياسية والنقابات للدفاع عن قضيتهم.

١ من المقابلات التي أجريت خلال العمل الميداني مع مجموعات العاطلين عن العمل.
٢ من مقابلة أجريت مع عضو في الجمعيّة خلال العمل الميداني.
٣ بالاستناد إلى الملاحظات التي جمعت خلال العمل الميداني والتغطيات الإعلامية.

العوامل المؤثّرة أو نوافذ السياسة

لم تنضمّ حركة الخرّيجين العاطلين عن العمل إلى حركة ٢٠ شباط/فبراير، بل إلى اللجنة الوطنية الداعمة لها للتشديد على أنها لا تملك أجندة سياسية؛ خلال عملي الميداني (في مناسبات عديدة في العامين ٢٠١٣ و٢٠١٤/٢٠١٨ مع أعضاء تنسيقية خرّيجي الماجستير في مدن مثل الرباط والخميسات)، سألت العديد من قادة الحركة، وأصرّوا على ترديد أنهم يناضلون من أجل حقّهم في الحصول على وظيفة في القطاع العام. بالنسبة لهم إنها «مطالب خبزية» أي معيشية. أيضًا، تسعى سياسات الدولة التي تستهدف معالجة مشكلة البطالة إلى دمج العاطلين عن العمل في القطاع العام من خلال توفير وظائف لهم، أو السيطرة عليهم من خلال اختيار قادتهم على الصعيدين الوطني والمحلّي أو استخدامهم أثناء الانتخابات، كذلك تستخدم الدولة القمع والقوّة لردع المحتجين. في هذا السياق، نذكر فضيحة «النجاة» في العام ٢٠٢٠ عندما كان عباس الفاسي وزيرًا للعمل ومسؤولاً عن الاحتيال الذي حصل. في الواقع، كانت شركة «النجاة» الإماراتية للشحن البحري قد قدّمت من خلال الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات لتوظيف نحو ٨٠ ألف شاب مغربي عاطل عن العمل بشرط تمتعهم بالكفاءة البدنية فارضة الحصول على شهادة طبية تؤكّد ذلك. هنا، استخدم عباس الفاسي المرشّحين المُحتملين لهذا المنصب خلال الحملة الانتخابية لحزب الاستقلال، الذين تعيّن عليهم دفع نحو ١٠٠ دولار أميركي لعيادة خاصّة للحصول على الشهادة، وقد أخبرني بعض المرشّحين المُحتملين أن أحد أقارب الوزير كان يمتلك هذه العيادة الخاصّة. نتج عن ذلك انتحار أربعة مرشّحين مُحتملين وفوز عباس الفاسي في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٧، وتعيينه من قبل الملك رئيسًا للوزراء.

حاولت حكومة «التناوب» بقيادة الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية وحكومة ٢٠١١ بقيادة حزب العدالة والتنمية بناء الثقة على الصعيدين السياسي والاجتماعي. مع ذلك، من الصعب إدارة عبء ملف التوظيف، فيما معدّل البطالة بين الشباب آخذ في الارتفاع، وكذلك معدّل التسرّب من المدارس، وعدم قدرة الاقتصاد المغربي على خلق فرص عمل كافية لاستيعاب العدد الكبير من العاطلين عن العمل[٤]. عبّر هؤلاء الشباب عن غضبهم من تراجع الدولة عن دورها الاجتماعي، وخيبة أملهم في الشهادات التي لم تضمن لهم أي أمن مستقبلي، ومن صورة مفكّكة للجهات الفاعلة الفاسدة من السياسيين وممثّليهم المنتخبين.

لحظات تحوّلية

تكشف خطابات الشباب العاطلين عن العمل عن استخدامهم استراتيجيّات متناقضة لإقناع الرأي العام والحصول على التعاطف. عمليًا، تلوّنت الحجج الاستطرادية للحصول على وظيفة في القطاع العام من دون الخضوع لقواعد التحاصص أو الامتحانات وتقاضي رواتب تتماشى مع شهاداتهم، بخطاب عالمي لحقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، يبيّن استغلال الانفتاح نحو التحوّل الديموقراطي واستخدام الاحتجاجات الاجتماعية في العام ٢٠١١ لصالحهم عن الحاجة المُلحّة لإصلاح التعليم، وتغيير تصميم السياسات العامّة وكيفية تنظيمها، وتأطير «الإصلاحات» وفق خطاب واستراتيجيّة تأخذ في الاعتبار التماسك الاجتماعي ورفاهية الأفراد. وضع خطاب الخرّيجين العاطلين ضغوطًا عديدة على الحكومات المُتعاقبة لإيجاد حلول للبطالة. تمثّلت لحظة التحوّل الأولى بالتوظيف الجماعي الذي قام به حزب الاستقلال في العام ٢٠٠٧. أمّا لحظة التحوّل الثانية فتمثّلت برفض حكومة العام ٢٠١١ بقيادة حزب العدالة والتنمية القيام بأي توظيف مباشر. دفعت هاتان اللحظتان مجموعات العاطلين عن العمل إلى المطالبة بالحصول على وظائف من خلال تنظيم الاحتجاجات.

نتيجة السياسة

عبر تاريخ العلاقات بين الحركة الاحتجاجية والدولة في المغرب، وضعت خيارات عدّة موضع التنفيذ؛ أولًا، استمالة قادة الحركة وتوفير فرص العمل لهم؛ ثانيًا، إرباك الحركة أو تشويه سمعتها، على سبيل المثال من خلال إجراء دورات تدريبية لأعضائها أو التشهير بسمعتها؛ ثالثًا: القمع والتهديد. من ناحية أخرى، استخدمت الحركة هذه السياسات للتفاوض وإظهار نفسها واكتساب الاعتراف بها والحصول على شرعية لتمثيل العاطلين عن العمل. في المقابل، لجأت الحكومات المُتعاقبة إلى خلق فرص عمل للخرّيجين العاطلين عن العمل، أو استخدامهم خلال أوقات الانتخابات كمتطوّعين أو ناخبين، أو محاولة الجمع بين التوظيف العام والمبادرات الخاصّة. عمومًا برزت نتيجتان رئيسيتان للسياسات منذ الاستقلال وحتى اليوم وهي:

- سياسات سوق العمل الناشطة التي تهدف إلى زيادة مستوى التوظيف بشكل مباشر من خلال خلق فرص العمل أو بشكل غير مباشر من خلال التدريب المهني.
- السياسات السلبية التي تهدف إلى الحدّ من الاستبعاد الاجتماعي للعاطلين عن العمل عبر تقديم التعويضات المالية وتقليل وظيفة التكيّف مع القانون لتغيير ملامح وظائف طالبي العمل (على سبيل المثال، بدوام جزئي والتقاعد المبكر).

البرامج الرئيسية القائمة منذ العام ٢٠٠٥ حتى اليوم هي:

تأسّست الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات في العام ٢٠٠٠، وتمثّلت مهمّتها الرئيسية في «المساهمة في تنظيم وتنفيذ برامج تعزيز العمالة الماهرة التي تقرّرها الحكومة»، وتأمين الوساطة بين طالبي العمل والباحثين عنه، وتطوير برامج تعزيز التوظيف. تم إنشاء ثلاثة برامج لتعزيز التوظيف منذ تأسيسها وهي: تأهيل وإدماج ومقاولتي، وفي العام ٢٠٠٦ اقترحت الحكومات ثلاثة برامج رئيسية تهدف إلى تحسين إمكانية توظيف الباحثين عن عمل من خلال تحسين الوصول إلى العمل في القطاع الخاص وتعزيز العمل الحرّ.

من ضمن النتائج السياسية الرئيسية نذكر التوظيف التعاقدي الضخم داخل وزارة التربية الوطنية في حكومة العام ٢٠١٦، بحيث تمّ تدريب عدد كبير من الخرّيجين الشباب العاطلين عن العمل وتوظيفهم كمعلّمين متعاقدين لاستيعاب الأعداد الكبيرة من الشباب العاطلين عن العمل، ما أدّى إلى بروز حركة ضخمة ترفض الوظائف التعاقدية وتطالب بوظائف بدوام كامل.

الخلاصة والدروس المُستفادة

يمكن تلخيص أحد الدروس الرئيسية المُستفادة من هذه الحركة الاجتماعية وتأثيرها على السياسات العامة في النقاط التالية. أوّلًا، لعبت الحركة دورًا كبيرًا في دفع الحكومات المُتعاقبة إلى اعتبار البطالة عاملًا خطيرًا يزعزع الاستقرار والتماسك الاجتماعي. ثانيًا، النجاح في وضع قضية البطالة في صدارة السياسات العامّة في المغرب في السنوات العشر الماضية. ثالثًا، اختيار الشباب العاطل عن العمل طواعية (بوردابات، ٢٠٠٥) البحث عن عمل في القطاع العام. في الواقع، دفعت التركيبة السكانية والوضع الاقتصادي الحكومة الحالية إلى إدخال وظائف تعاقدية لاستيعاب الأعداد الكبيرة من الخرّيجين الشباب العاطلين عن العمل. مع ذلك، يبدو أن حكومة العام ٢٠١٦ بقيادة حزب العدالة والتنمية الإسلامي فشلت في ذلك بعد الاحتجاجات الحاشدة التي قادها المعلّمون المتعاقدون في العام ٢٠١٩.

٤ Youth Unemployment in Morocco: Roots," ,(٢٠١١) ,(Lahcen Achy (PPT Risks and Responses", in Carnegie Middle East Center, Beirut. Retrieved from the website: http://carnegieendowment.org/files/Lahcen_Achy%20[Compatibility%20Mode].pdf

المراجع:

Bekghazi, T. and Madani, M. (2001). L'Action Collective au Maroc: de la Mobilisation a la Prise de Parole. Publications de la Faculte des lettres, Rabat.

Emperador Badimon, M. (2011). Où sont les diplômés chômeurs? Un exemple de pragmatisme protestataire à l'époque du « 20 février ». Confluences Mediterranee, 3 (N 78), 77-91.

Emperador Badimon, M. (2009). Les Manifestations des diplomes chomeurs au Maroc: La Rue comme espace de negotiation du Tolerable. GENESES, 4 (N 77), 30-50.

Koenraad, B. and Emperador Badimon, M. (2011). Imagining the State through Social Protest: State Reformation and Unemployed Graduates Mobilizations in Morocco. Mediterranean Politics, 16(2): 241–259.

مشروع كسر القوالب

أطلق برنامج «الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات في العالم العربي» في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية بدعم من Open Society Foundations في منتصف عام ٢٠١٨. الحلقة الثانية من مشروعه البحثي المطوّل «كسر القوالب: الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة»، والتي هدفت إلى رصد وتحليل المحاولات التي قام بها المجتمع المدني العربي بكافة توجهاته، وهيكلياته واختلافاته من أجل التأثير على السياسة العامة في مجالات عديدة. أحاط هذا البحث بحركة المجتمع المدني في عشر دول عربية هي لبنان، سوريا، فلسطين، الأردن، مصر، المغرب، تونس، العراق، اليمن ودول الخليج العربي وأنتج ٩٢ حالة دراسية تناولت دور المجتمع المدني في مختلف المواضيع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجندرية والتعليمية والصحية والبيئية.

شارك في عملية الرصد التي استمرت ما يقارب سنة ونصف ٢٥ باحثًا وباحثة ومجموعة بحثية من البلاد المذكورة كما أشرفت لجنة استشارية متخصّصة على صياغة المنهجية ومراجعة الحالات لتتمّ كتابتها بما يتوافق مع هدف المشروع. تم عرض الحالات من قبل الباحثين خلال جلسات تحت عناوين مختلفة خلال المؤتمر الذي امتد على يومين.

برنامج الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات

يُمثّل الدور المُتزايد لجهات المجتمع المدني الفاعلة ظاهرةً حديثة ذات أهمية كبيرة، تعود إلى التقدم في مجالات التواصل، بالإضافة إلى التحوّلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. يُعاين هذا البرنامج طيفًا واسعًا من جهات المجتمع المدني الفاعلة ودورها في صنع القرارات. إذ يقوم بدراسة كيفية تنظيم المجتمع المدني لنفسه ضمن تحالفات تناصر قضيّة محدّدة وشبكات تؤثر في الإجراءات السياسية ونتائج هذه المحاولات. كما أنه يعاين مؤسسات الأبحاث السياسية ومساهتمها في ترجمة المعارف إلى اقتراحات وتوصياتٍ سياسية. كذلك يتم البحث في الدور المتصاعد للإعالم والذي يعتبره البعض لاعبًا أساسيًا في تحفيز المظاهرات والثورات في العالم العربي.

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، إلى تيسير الحوار وإثراء التفاعل بين الجامعيين المتخصصين والباحثين وبين واضعي السياسات وصانعي القرار في العالم العربي بصفة خاصة. ويعمل على إشراك أهل المعرفة والخبرة في المنظّمات الدوليّة والهيئات غير الحكومية وسائر الفاعلين في الحياة العامّة. كما يهتم، من خلال الدراسات والأنشطة، بتعزيز النقاش المفتوح حول جملة من القضايا العامة والعلاقات الدولية وبصياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسم السياسات أو إصالحها.

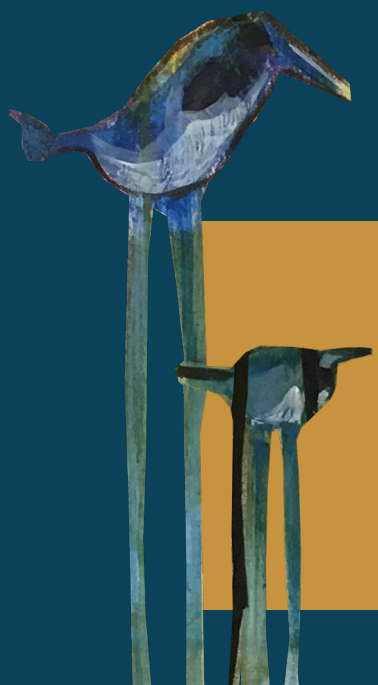

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدوليّة
الجامعة الأميركيّة في بيروت
صندوق البريد 0236-11
رياض الصلح / بيروت 2020 1107، لبنان، مبنى عصام فارس، الجامعة الأميركيّة في بيروت
+961-1-350000 الخط الداخلي 4150 \ الفاكس: +961-1-737627
ifi.comms@aub.edu.lb
www.aub.edu.lb
aub.ifi
@ifi_aub
@ifi_aub